خبراء: 560 مليار ريال الناتج القومي القطري عام 2013

أكد خبراء ورجال أعمال شاركوا في منتدى الأعمال الفلسطيني أن دولة قطر تتمتع باقتصاد قوي وتمتلك أفضل فرص ومقومات الإستثمار، وأشار الخبراء الى أن قطر تشهد حاليا نموا اقتصاديا كبيرا يعتبر من أسرع معدلات النمو في العالم وأن معدل الناتج الإجمالي في قطر وصل في عام 2013 الى نحو 560 مليار ريال وأن دولة قطر نجحت في تنويع إستثماراتها في مجالات الطاقة والصناعة والبتروكيماويات ووزعت إستثماراته الخارجية في مختلف دول وقارات العالم وأنها تمتلك إحتياطات ضخمة من النقد الأجنبي يساعد في تعزيز الثقة في الإقتصاد القطري ويساعد على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية الى داخل السوق القطري، وأكد السيد ناصر أحمد المير عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر أن قطر تتمتع بفرص إستثمارية كبيرة وأن مجالات الإستثمار مفتوحة أمام رجال الأعمال الفلسطينيين وأن الدولة قامت بتوفير بنية تشريعية وقانونية تساعد على جذب الإستثمارات في مختلف القطاعات في قطر، ورحب المير برجال الأعمال الفلسطينيين لدى مخاطبته أعمال المنتدى.

وقال المير أن قطر مقبلة على مشروعات كبرى.. جزء منها يرتبط بتنظيم مونديال 2022 والجزء الأكبر مرتبط بتنفيذ رؤية 2030.

ويأتي هذا اللقاء المهم والذي يجمع الأشقاء لمواصلة الحوار والنقاش عن فرص الإستثمار المتاحة في قطر وكيفية التعرف على هذه المشاريع والدخول فيها ضمن شراكات حقيقية مع رجال الأعمال القطريين.

ومن جانبه أشاد السيد محمد غزال الرئيس التنفيذي لمنتدى الأعمال الفلسطيني بدور قطر أميرا وحكومة وشعبا ومواقفها المشرفة في دعم القضية الفلسطينية وتقديمه لكل أنواع الدعم للشعب الفلسطيني وأكد الباحث والخبير الاقتصادي د. عبد الرحيم على الهور أن قطر تتمتع ببنية سياسية مستقرة تساعد على جذب الإستثمارات وحمايتها، كما تتمتع بتصنيف إئتماني جيد «AA» كما تتمتع ببنية مؤسساتية للدولة تساعد على تأمين الإستثمارات داخل السوق القطري وقال إن قطر نجحت باقتصادها القوي من تفادي تأثيرات الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية في عامي 2008 و2009.

نمو الاقتصاد المحلي القطري

«أرامكو» تعتزم إقامة منشأة جديدة للغاز في الفضلي

قالت مصادر مطلعة لـ«رويترز» إن شركة أرامكو السعودية تعتزم إقامة منشأة جديدة للغاز في حقل الفضلي النفطي بطاقة معالجة تبلغ مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز عالي الكبريت.

وصعدت أرامكو تنقيبها عن الغاز لزيادة انتاجها لمواجهة تنامي الطلب المحلي على الوقود.

واستكملت الشركة في عام 2012 مشروع كران للغاز وهو أول حقل غاز تطوره السعودية ولا يكون مرتبطا بحقل نفط.

وستقوم المنشأة الجديدة بمعالجة الغاز المستخرج من حقلين هما الخرسانية والحصبة.

ولدى السعودية بالفعل منشآت معالجة للنفط والغاز في الخرسانية والحصبة أحد حقلين بحريين غير مرتبطين بحقول نفط سيغذيان مشروع واسط الذي يجري تطويره حاليا.

وقالت المصادر إن منشأة الفضلي المقرر أن تبدأ العمل عام 2018 ستورد 520 مليون قدم مربعة من الغاز للأسواق.

ودعت أرامكو الشركات لتقديم عروض للحصول على عقود للتصميم والإدارة لمشروع الفضلي.

ويحتوي غاز حقل الحصبة على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين والنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والغاز عالي الكبريت الذي يطلق عليه كذلك الغاز المر أصعب في المعالجة من أنواع الغاز الأخرى.

وقالت أرامكو في تقريرها السنوي عن عام 2012 الصادر حديثا أن تنقيبها عن مصادر الغاز غير التقليدية مستمر وأشارت إلى ثلاث مناطق هي شمال غرب المملكة والجزء الجنوبي من الغوار أكبر حقل بري في العالم وفي الربع الخالي.

وقال المسؤول التنفيذي البارز السابق في أرامكو والرئيس الحالي لشركة الحسيني للطاقة سداد الحسيني إن إقامة منشأة معالجة برية جديدة للغاز المر في منطقة الفضلي والخرسانية يفتح فرصا جديدة للاستفادة من احتياطيات ضخمة غير مستغلة من الغاز المر الموجود في مستويات عميقة في الخرسانية.

ارامكو السعودية
Saudi Aramco
شعار أرامكو

الدولار يتراجع إلى أدنى مستوى في خمسة أسابيع

نيويورك - «رويترز»: انخفض مؤشر الدولار إلى أدنى مستوياته في خمسة اسابيع وسط تكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» سيوضح الأسبوع المقبل نواياه بشأن الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة لفترة طويلة.

وكانت تحركات من مسؤولي البنك لتهدئة المخاوف من تقليص برنامجه التحفيزي قد دفعت الدولار للهبوط هذا الشهر مع انتعاش أسواق الاسهم.

وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس قيمة العملة الامريكية امام سلة من ست عملات رئيسية الى 81.548 وهو أدنى مستوى له منذ 20 يونيو وأعلى قليلا من متوسطه في 200 يوم البالغ 81.506 قبل ان يرتفع قليلا الى 81.745.

وقفز اليورو إلى أعلى مستوياته في خمسة أسابيع امام العملة الامريكية مسجلا 1.3296 دولار قبل ان يتراجع الى 1.3259 دولار.

البنك الدولي: أسعار الغذاء العالمية انخفضت بنسبة 2 في المئة في الفترة الأخيرة

قال البنك الدولي إن أسعار الغذاء العالمية انخفضت بنسبة اثنين في المئة في الأشهر الأربعة الماضية مسجلة ثالث فترة تراجع على التوالي إذ دفع هبوط الواردات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وانخفاض الطلب الأسعار للهبوط بنسبة 12 في المئة عن ذروتها في أغسطس 2012. وأظهر مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء أن الأسعار القمح العالمية انخفضت بنسبة اثنين في المئة والسكر بنسبة ستة في المئة وزيت الصويا بنسبة 11 في المئة والذرة بنسبة واحد في المئة خلال الاشهر الأربعة من فبراير شباط إلى يونيو.

وانخفض المؤشر الذي يقيس الاسعار الترجيحية لصادرات الحبوب والزيوت وغيرها من المواد الغذائية بالدولار الأمريكي بنسبة اثنين في المئة.

وساعد تحسن الأحوال الجوية بعد موجة جفاف العام الماضي على زيادة انتاج القمح. وقال البنك إنه يتوقع أن تستمر المحاصيل جيدة في أكبر الدول المنتجة ما لم تؤثر الأحوال الجوية غير المواتية في شمال ووسط أوروبا وروسيا والصين على الإنتاج.

وأضاف أنه من المتوقع ان يسجل انتاج الذرة مستوى قياسيا هذا العام فيما يرجع جزئيا إلى انتعاش الطلب من منتجي الإيثانول في الولايات المتحدة.

وكانت أسعار المواد الغذائية قد استقرت في الفترة الأخيرة لكن اضطرابها في السنوات القليلة الماضية دفع الدول النامية ذات معدلات الفقر المرتفعة والتي تفتقر لشبكات امان اجتماعي إلى زيادة دعم الغذاء.

وقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمجهود كبير في العام الماضي لحث الدول على إلغاء دعم أسعار الغذاء لتخفيف الضغوط على ميزانيات الحكومات وتوجيه المزيد من الأموال للانفاق على الصحة والتعليم.

وشككت المؤسستان كذلك فيما إذا كان الدعم يسهم فعلا في الحد من الفقر إذ انه في الكثير من الأحيان يذهب لكبار المزارعين أو لاصحاب النفوذ بدلا من الفقراء.

ويقول جايمي سافيدرا نائب رئيس البنك الدولي لشؤون مكافحة الفقر والإدارة الاقتصادية «برامج دعم الغذاء الضعيفة التصميم التي يفتقر تنفيذها للشفافية والمساءلة لا تفيد الفقراء.»

وأضاف «هذه البرامج قد تكون مكلفة للغاية ومعرضة للفساد وإهدار الموارد المالية النادرة.

البنك الدولي

السياحة الخليجية تسهم بنسبة 5 - 15 في المئة من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون

تساهم السياحة الخليجية بنسبة تتراوح بين 5 – 15 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال باسم السيف مدير إدارة شؤون الاعضاء ومجلس التعاون في الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون أن دول المجلس تخصص نحو 380 مليار دولار للمشاريع السياحية حتى عام 2018. وقال السيف في تصريح بمناسبة الإعلان عن مؤتمر للسياحة الخليجية سيعقد في سبتمبر المقبل في مسقط أن الأمانة العامة لاتحاد الغرف كانت قد أعدت تقريرا حول السياحة دعت من خلاله دول المجلس لانتهاج استراتيجية واضحة لتأسيس صناعية سياحية موحدة تسهم في تنويع مصادر الدخل لاقتصاديات دول المجلس وذلك بالتعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تنويع المنتج السياحي من خلال استثمار المزايا الطبيعية والتاريخية والدينية بدول المجلس والعمل على إقامة المشروعات السياحية وتشجيع الاستثمارات المحلية الأجنبية للدخول في شراكات في مجال الاستثمار السياحي. وأضاف أن غرفة تجارة وصناعة عمان ستنظم بالتعاون مع اتحاد غرف دول المجلس مؤتمر عمان الأول للاستثمار السياحي خلال يومي 9 و10 سبتمبر المقبل في مسقط ويتوقع ان يحظى المؤتمر بمشاركة واسعة من المهتمين بالقطاع السياحي داخل دول المجلس وخارجه.

اتفاق تجاري بين الاتحاد الأوروبي وكولومبيا يدخل حيز التنفيذ الأسبوع المقبل

الاتحاد الأوروبي يتوصل إلى حل مع كولومبيا

بروكسل - «كونا»: أعلنت المفوضية الأوروبية أن العوائق التجارية بين الاتحاد الاوروبي وكولومبيا سيتم رفعها ابتداء من مطلع الشهر المقبل لدى دخول اتفاق تجاري شامل وواسع النطاق بين الجانبين حيز التنفيذ.

وذكرت المفوضية في بيان انه جرى توقيع هذا الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وكولومبيا وبيرو في يونيو من العام الماضي وسيتم تطبيقه حاليا بين الأطراف الثلاثة.

وأوضحت المفوضية ان الاتحاد الاوروبي وبيرو اتخذا بالفعل الخطوات الرسمية المطلوبة قبل عدة شهور ويطبقون هذا الاتفاق بشكل ثنائي منذ بداية مارس الماضي.

واضافت ان الاتفاق سيفتح الاسواق أمام منتجات الاتحاد الاوروبي وكولومبيا وبيرو ووفقا للاتفاق لن تكون هناك رسوم جمركية على جميع المنتجات الصناعية والسمكية كما ستصبح التجارة في المنتجات الزراعية أكثر انفتاحا.

واشارت الى انه نتيجة لهذا فان المصدرين قد يوفرون ما يصل الى 500 مليون يورو سنويا من التعريفات الجمركية وحدها.

117 مليون درهم أرباح «جلفار» خلال النصف الأول

حققت شركة الخليج للصناعات الدوائية «جلفار» خلال النصف الأول من العام الحالي صافي أرباح بلغ 117 مليون درهم بنسبة نمو 5.5 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام 2012 والذي بلغ 110.8 ملايين درهم.

واطلع مجلس ادارة الشركة برئاسة الشيخ فيصل بن صقر القاسمي وحضور الدكتور أيمن ساحلي الرئيس التنفيذي خلال اجتماع عقده أمس بمقر الشركة على النتائج المالية للربع الثاني من عام 2013.

وقال الشيخ فيصل بن صقر « جاءت النتائج ايجابية وتعكس بما لا يدع مجالا للشك قدرة جلفار على الأداء المتميز وأيضا مدى الجهود التي بذلت انطلاقا من منهجية الشركة التي ترتكز على استراتيجية تهدف لتعزيز حضور جلفار في الأسواق الصعبة والتركيز على تصنيع وانتاج المواد الخام والتقنية الحيوية وأيضا المضي قدما في انتاج الأدوية التي تلبي معايير الجودة العالمية وتمتاز بالأسعار المناسبة».

وسجلت المبيعات قفزة مهمة بمبلغ 696.4 مليون درهم وبنسبة نمو بلغت 10.5 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 ويعزى ذلك النمو في المبيعات الى ما تحقق من المبيعات في سوق القطاع حيث بلغت نسبة نموه 13.4 في المئة.

وأظهرت «جلفار» مرة أخرى أداء تشغيليا جيدا في النصف الأول من العام الجاري حيث بلغ إجمالي الربح 412.1 مليون درهم بنسبة نمو 8.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2012.. وحققت ربحا تشغيليا بلغ 125.7 مليون درهم بنسبة نمو 2.2 في المئة مقارنة بالفترة السابقة.. واستمر الارتفاع في هامش الربح التشغيلي ليكون بنسبة 18.0 في المئة.

الإمارات تتصدر دول «التعاون» في جاهزية الطاقة المتجددة

أكدت دراسة صدرت وشملت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أن الإطار القانوني السليم والسياسات العامة الواضحة والاستراتيجيات الثابتة ستضمن نشر مشاريع الطاقة المتجددة المستدامة في عموم منطقة الخليج.

تظهر الدراسة، التي جاءت بعنوان «تقرير تقييم جاهزية الطاقة المتجددة: دول مجلس التعاون الخليجي 2011-2012»، أن المبادرات التي اتخذت حتى الآن في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نهجا استباقيا لمعالجة تحديات أمن الطاقة والقضايا البيئية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتكشف عن أن معظم البلدان لم تحدد رسميا أهدافها للطاقة المتجددة ولم تباشر تطبيق سياسات مستقرة في هذا الصدد، وأن دول مجلس التعاون الخليجي لم تتوصل حتى الآن إلى استراتيجية متسقة للمنطقة أو خطط وطنية فردية لتحقيق أهداف نشر تقنيات الطاقة المتجددة.

ويشكل التقرير ثمرة تعاون مشترك بين تحالف دول مجلس التعاون الخليجي حول الطاقة النظيفة وشبكة الاتحاد الأوروبي- مجلس التعاون الخليجي للطاقة النظيفة التي تعمل على تحقيق المصالح المشتركة لأصحاب المصلحة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الاتحاد الأوروبي.

وقال الدكتور سكوت كينيدي، عميد الابحاث والأستاذ المساعد في برنامج هندسة وإدارة النظم في معهد مصدر: «يحدد التقرير المجالات التي تحتاج إلى التحسين والتدابير التي يتوجب اتخاذها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإن مثل هذه الدراسة تقدم للحكومات في جميع أنحاء المنطقة وسيلة لتوجيه مواردها ووضع الأسس اللازمة لنشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع. ونحن على ثقة بأن التقرير سيساهم في تسريع الخطى لنشر التقنيات النظيفة في المنطقة».

وحققت الإمارات 4.75 نقاط من أصل 7 نقاط على مؤشر جاهزية الطاقة المتجددة، متفوقة على أقرب منافسيها المملكة العربية السعودية التي نالت 4.60 نقاط. ويظهر المؤشر أنه بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تعتبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكثر استعدادا لتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة. على صعيد آخر، وضمن فئة الموارد المتجددة، حققت قطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان نقاطا بلغت 5..6 5..5 3.5 و2.5 على التوالي نظرا لغنى تلك البلدان بموارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بينما تراجعت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في هذه الفئة حيث نالتا 7.4 و55.4 نقطة على التوالي ويرجع ذلك إلى انخفاض موارد الرياح في كلا البلدين.

وقال حمزة كاظم، نائب الرئيس لشؤون العمليات والتمويل في معهد مصدر وممثله الرسمي في الشبكة الأوروبية الخليجية للطاقة النظيفة: «تعكس هذه الدراسة مستوى التعاون البناء الذي يمكن تحقيقه بين الباحثين في منطقة الخليج. وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في جذب كبار الباحثين للتصدي للتحديات الإقليمية وتحفيز وقيادة الابتكار من خلال تقديم حلول عملية، ونأمل أن يكون لهذا التقرير أثر فاعل في حفز مشاريع الطاقة النظيفة في المنطقة».

وتم تطوير الإطار العام لتقييم جاهزية الطاقة المتجددة من خلال تحديد المعوقات السائدة والآليات الداعمة لنشر تقنيات الطاقة المتجددة، ثم وضع عوامل كمية لتقييم كثافتها. ويتم تنظيم العوامل وفق ثلاث ركائز أساسية، هي البنية التحتية والمؤسسات ورأس المال البشري.

ويتم تحديد وزن ودرجة لكل عامل تتراوح بين 1 و7 درجات، حيث تمثل الدرجة 7 أعلى مستويات الجاهزية.

ويحدد التقرير الثغرات التي تعيق تطوير تقنيات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء البلاد، مؤكدا حاجة دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم ابتكارات قوية وبيئة داعمة لأنشطة البحث والتطوير لنشر التقنيات الجديدة.

علاوة على ذلك، يبرز التقرير الحاجة إلى التعاون بين المؤسسات والجامعات المتخصصة في بحوث الطاقة بدول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن الشركاء الدوليين. ويختتم التقرير بدعوة الحكومات إلى تقديم الدعم المستمر للتغلب على عوائق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة عن طريق تقليل معونات الطاقة وتشجيع الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة.

وإلى جانب وضع دول مجلس التعاون الخليجي على طريق الريادة في الطاقة المتجددة من أجل التنمية المستدامة، فإن هذه التدابير، في حال طبقت، ستعود بالفائدة على دول المجلس وتشجع على الحد من استهلاك الوقود الأحفوري محليا وزيادة إيرادات تصدير النفط والغاز ومنع التحول قريب المدى إلى وضعية مستورد الطاقة.

إن التقرير يرمي إلى تعزيز فهم وجهود تطوير تقنيات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوفير مقدمة أوسع لقضايا الطاقة والبيئة، وكذلك وضع إطار عام لتقييم جاهزية الطاقة المتجددة في منطقة الخليج كدراسة حالة.

نمو قطاع الطاقة المتجددة في الإمارات